# الفلسفة ضرورة علمية واجتماعية

**م . م طه محمد جواد ـ قسم الفلسفة**

إن الإنسان حيوان عاقل لا يفعل العبث ، لأن العبث قبيح ، والعاقل لا يفعل القبيح ، فهو يفعل لغرض وغاية ، وهذا يعني أن فعل الإنسان وسلوكه الإختياري يبتني على مقدمات ومبادئ علمية عملية ، تشكل بمجموعها ما يصطلح عليه بالآيديولوجية ، هذه المبادئ تقوم وتستند على قضايا علمية نظرية كلية ، تشكل بمجموعها ما يُعرف بالرؤية الكونية أو الفلسفية ، وهي بدورها تستند على منهج معرفي مسانخ ومناسب لها ، كما أنها تسانخ وتناسب ما يتفرع ويترتب عليها من أحكام علمية عملية آيديولوجية . ومن هنا تكمن ضرورة وخطورة الفلسفة ، إذ بمقتضى طبيعة المنهج المعرفي ، تتحدد رؤية الإنسان الكونية ، وبموجب هذه الرؤية يتحدد سلوكه العملي ، ومن ثم مصيره في هذا العالم وما بعده . فإذا كان الإنسان يتخذ من العقل أداة ومنهجا معرفيا ، ويؤمن بأن حدود المعرفة لا تنحصر ضمن نطاق عالم الحس ، فالوجود عنده لا يكون مساويا للمادة ، بل اعم وأشمل ، يشمل الماديات والمجردات ، ومن هنا ينشأ لديه الإيمان والإعتقاد بدور القوى المفارقة ، والعلل الأولى في مصيره ومصير العالم . أما الذي يتخذ من الحس منهجا معرفيا ، ويعتقد بأن حدود المعرفة الإنسانية ، تنحصر ضمن نطاق عالم الحس والمادة ، فالوجود عنده يكون مساويا للمادة ، ولا يتجاوزه إلى المفارقات والمجردات ، ومن ثم فهو لا يُعطي للعل المفارقة والمبادئ الأولى ، أي دور في تحديد مستقبله ومصيره . على ضوء طبيعة المنهج المعرفي تنوعت وتعددت وتكثرت الفلسفات التي شهدها تأريخ الإنسان في عصوره المختلفة ، التي كانت تجسيدا وإنعكاسا لذلك المنهج ، ومن هنا يتضح ويتجلى طبيعة الدور الخطير الذي تلعبه الفلسفة في حياة الإنسان سواء على البعد العلمي كما سيأتي ، أو الإجتماعي والسياسي ، لأن النظام الإجتماعي والسياسي ، قائمان على أساس رؤية كونية ، والرؤية الكونية بدورها تقوم على أساس فلسفة كما أسلفنا . هذه الأصول الثلاثة ( المنهج المعرفي ـ الرؤية الكونية ـ الآيديولوجية ) تشكل بمجموعها البحث الفلسفي ، فالأصل الأول : يصطلح عليه مبحث الأبستمولوجية المعرفة. والثاني : الأنطولوجية الوجود . والثالث : الأكسيولوجيا أو مبحث القيم . ويلعب المبحث الأول دورا بارزا ومصيريا ، ذلك أنه إذا لم تُنقح مسائل المعرفة تنقيحا جيدا وتُبين بيانا شافيا في حقل الدراسات المعرفية ، فلا يمكن لنا بيان المسائل الفلسفية والعملية المختلفة ، إذ تدعي المدارس على أشكالها المتنوعة أنها تبحث عن أسرار الوجود كما في فلسفة الوجود ( الميتافيزيقا ) أو عن أسرار الوجود المقيد كما في المدارس العلمية الأخرى ومن الواضح : أن دراسة أسرار الوجود على مستوى الحقول المعرفية المختلفة لا تتيسر إلا إذا نُقحت

سلسلة مسائل من قبيل : هل ثمة عالم في الخارج وراء الذهن الإنساني ؟ أو هل أن دائرة الوجود منحصرة في الذهن والذهنيات فقط ؟ وهل يمكن للإنسان ـ على أن العالم متحقق خارجا ـ ان يعلم به أو لا ؟ وعلى فرض إمكان العلم به فإلى أي مدى يتيسر له ذلك ؟ وهل علمه بالأشياء كما هي عليه في الواقع أو علمه بها مجرد شبح عما هو متحقق في الخارج ؟ (١) .

هذه الأسئلة وغيرها لا يتكفل الإجابة عليها إلا الفلسفة ( مبحث المعرفة ) ، وهي تحدد كما رأينا مستقبل ومصير الإنسان في هذا العالم وما بعده . فسعادة الانسان الفردية والاجتماعية والظفر بالكمال الانساني كلها متوقفة على نتائج الفلسفة .

ومن مصاديق خطورة واهمية الفلسفة على مختلف المستويات والصعد ، ما يتعلق بالقاعدة القانونية ، ونطاق العلاقات التي تحكمها ، حيث انها لا تحكم الا ما يجيزه المجتمع لها تنظيمه من علاقات ، والمجتمع بدروه يخضع لرؤية كونية تسوده ، فعلى سبيل المثال هنالك نزعتان تتسيد الفكر هما النزعة الفردية والنزعة الاشتراكية ، فاذا تشيع المجتمع بالنزعة الفردية ضاقت دائرة القانون وخرجت عن حكمه مجموعة كبيرة من العلاقات الاجتماعية لان مهمة القانون تقف عند حدود اقرار الامن وحفظ كيان المجتمع ومنع الاعتداء على الحقوق . واذا سادت وتسيدت النزعة الاشتراكية مجتمعا ما اتسع نطاق القانون وبسطت قواعده سلطانها على اكبر قدر ممكن من الروابط الاجتماعية ، ليكون القانون طريقا للخدمة العامة ووسيلة لتحقيق العدل واداة لرسوخ الوئام والتضامن الاجتماعيين .

والمذهب الفردي له اسس يقوم عليها منها :

الايمان بان الفرد غاية التنظيم

الايمان بالحقوق الطبيعية للفرد

الايمان بان القانون حدث اجتماعي اقتضته ضرورة النظام والاستقارا في المجتمع

الايمان بان ضمان المصالح الفردية يفضي الى تحقيق المصلحة العامة .

ولهذه الاسس اثار ونتائج على الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية : ففي الحياة السياسية على الدولة ان تطلق الحريات للافراد ، وان تكفل المساواة بينهم .

اما في الحياة الاقتصادية فعليها ان تضمن حرية العمل وحرية التبادل لافرادها وان تقف حارسا امينا عليها ، وعلى الدولة ان تفسح المجال للنشاط الفردي للابداع والانتاج والتطوير .

وعلى مستوى الحياة القانونية ، فبموجب هذه النزعة ينقسم القانون الى عام وخاص ، فالخاص تنظم قواعده الروابط بين الاشخاص في المجتمع او بينهم وبين الدولة على اعتبارها شخصا معنويا اعتياديا . والعام تنظم قواعده الروابط التي تظهر فيها الدولة صاحبة السيادة في المجتمع طرفا .

اما اسس المذهب الاشتراكي فتقوم على :

الايمان بان المجتمع هو الحقيقة والاساس في الحياة

انكار فكرة الحقوق الطبيعية للفرد اللصيقة بشخصه والمستمدة وجودها من الطبيعة

وتتلخص اثار المذهب الاشتراكي :

لا وجود للتقسيم التقليدي للقانون الى عام وخاص لان الروابط في نظر المذهب الاشتراكي من طبيعة سواء فلا وجود لروابط تقوم بين فردين بعيدة عن الجماعة ورقابتها ولا وجود لحقوق تنبعث من روابط فردية تستقل بوجودها عن المصلحة العامة .

أما على المستوى العلمي النظري ، فإن الفلسفة تقدم للعلوم مساعدة تتلخص في أمرين :

الأول : إثبات موضوع العلم .

إن موضوع كل علم هو : المحور الجامع لموضوعات مسائله ، وعندما لا يكون وجود العلم بديهيا ، فانه سيكون بحاجة إلى إثبات ، وإثباته لا يندرج ضمن مسائل ذلك العلم نفسه ، لأن مسائل كل علم تقتصر على القضايا المبينة لأحوال الموضوع وأعراضه ، ولا تتعرض لإثبات أصل وجوده ، ومن ناحية أخرى هناك بعض العلوم التي لا يمكن إثبات موضوعها بواسطة اسلوب الدراسة في ذلك العلم ، كالعلوم الطبيعية ، فإنها تدرس بالأسلوب التجريبي ، بينما الوجود الحقيقي لموضوعاتها لابد من إثباته بالأسلوب التعقلي ، فلا بد من اللجوء الى الفلسفة الأولى لإثبات موضوعات هذه العلوم بالبراهين العقلية (٢) .

الثاني : إثبات الأصول الموضوعة .

إن أعم الأصول التي تحتاج اليها جميع العلوم الحقيقية ، يتم إثباتها في الفلسفة الأولى ، وأهمها أصل العلية وقوانينها الفرعية (٣) .

إن اكتشاف علاقة العلية والمعلولية ، السببية والمسببية ، بين الاشياء والظواهر يشكل المحور لجميع النشاطات العلمية ، فالعالم الذي ينفق اعواما عديدة من عمره في المختبر يحلل فيه المواد الكيميائية ويركبها انما هو في الحقيقة يبحث ليعرف ما هي العناصر التي تؤدي الى وجود مواد معينة وما هي الخواص والاعراض التي تظهر منها .

وكذا العالم الذي يجرب لكي يكتشف جرثومة مرض معين أو دواء فانه يريد في الواقع ان يعرف " علة " ظهور ذلك المرض او " علة " الشفاء منه .

اذن يؤمن العلماء قبل البدء بنشاطاتهم العلمية ان لكل ظاهرة علة . وها هنا يطرح هذا السؤال ؟ في اي علم يدرس هذا الاصل الذي يحتاج اليه علم الفيزياء وعلم الكيمياء والطب وسائر العلوم .

الجواب ان دراسة هذا القانون العقلي لا تدخل في نطاق اي علم سوى الفلسفة .

والعلماء لايستغنون عن اصل العلية حتى بعد اتمام تجاربهم وذلك لآن النتائج المباشرة للتجارب ليست الا أنه في هذه الموارد التي تمت تجربتها تتحق ظواهر معينة معاصرة او بعد ظواهر اخرى .

اما اهم ما تقدمه العلوم للفلسفة فهو اثبات مقدمات بعض البراهين كاثبات وجود الله وروحانية وتجرد النفس وانها غير البدن .

وكذلك اعداد مجالات جديدة للبحث الفلسفي مثلا في العصر الحديث عندما طرحت نظرية تبدل المادة الى طاقة وان ذرات المادة ليست الا طاقة متراكمة فان هذه المسالة قد طرحت امام الفيلسوف هذا السؤال : هل من الممكن ان يتحقق في عالم المادة شيء ليس فيه صفات المادة الاساسية ، مثلا ليس له حجم ؟ وهل من الممكن ان يتحول شيء ذو حجم الى شيء لاحجم له ؟ .